

28 February 2012

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٤٩

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الثلاثاء، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد هشام بدر..... (مصر)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.12-57927(A)



* 1 2 5 7 9 2 7 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٤٩ لمؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بالسيد يرزان كازيخانوف، وزير خارجية كازاخستان، ويسرني ويشرفني أن أدعو الوزير إلى الإدلاء ببيانه.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة هذا الحضور الرفيع المستوى من الممثلين والمهنيين.

وأود أن أهني الممثل الدائم لمصر على تولي رئاسة الجلسة العامة، وأن أعرب عن ثقتي بأن خبرته الواسعة وحنكته في إدارة هذه الإجراءات سوف تساعدان على كسر حالة الجمود التي تعترى عملنا هنا.

إن عام ٢٠١١ شهد إسهاماً ملموساً في العمليتين العالميتين لنزع السلاح وعدم الانتشار. ولكن على الرغم من بعض الاتجاهات المشجعة، لا يزال الافتقار إلى إنجاز عمل موضوعي في مؤتمر نزع السلاح خلال السنوات الـ ١٦ الماضية يبعث على القلق. ونعتقد أنه ينبغي لهذه الهيئة الموقرة أن تتصدر عملية نزع السلاح.

وأود أن أؤكد من جديد أننا نعتبر مؤتمر نزع السلاح الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة المكلفة بمناقشة الآليات الرئيسية لتعزيز الأمن الدولي. وليس لدي أدنى شك في أن هذا المحفل يتمتع بإمكانيات هائلة وأنه يسهم إسهاماً كبيراً في عملية نزع السلاح.

ونحن لا نتفق مع الاقتراح الداعي إلى تعليق عمل المؤتمر إلى أن يتوفر المناخ السياسي المؤاتي. وأود أن أشدد على أن مؤتمر نزع السلاح أنشئ وعمل بنجاح في ظل بيئة سياسية عالمية غير مؤاتية بدرجة أكبر بكثير.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن كل ما هو مطلوب من أجل استئناف العمل الموضوعي للمؤتمر هو توافر الإرادة السياسية. ويحدو كازاخستان وطيد الأمل بأن تتمكن الدول الأعضاء في المؤتمر من تجاوز خلافاتها وبأن تنكب على إنجاز جدول الأعمال. ونحن نؤيد الاقتراح الذي قدمه الأمين العام الموقر للمؤتمر بعقد اجتماع استثنائي رفيع المستوى من أجل تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، فضلاً عن إنشاء فريق من الشخصيات البارزة لاستكشاف السبل اللازمة لكسر حالة الجمود.

كما أن الاقتراح الداعي إلى دمج الكيانين - مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح - في هيئة واحدة، في مرحلة ما في المستقبل، اقتراح جدير بالبحث. ويتعين علينا أيضاً النظر بعناية في جميع التبعات المحتملة لمثل هذا القرار. كما ينبغي أن ندرس بعناية أيضاً الاقتراح المتعلق بتعيين ثلاثة منسقين خاصين وتأثير ذلك على جدول الأعمال والنظام الداخلي والعضوية.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه لا يمكن للتغييرات الإجرائية والإصلاحات المنهجية في مؤتمر نزع السلاح أن تشكل حلاً سحرياً. ونتفق مع الوفود التي تدفع بأن جوهر المسألة يكمن في مكان آخر.

فعدم إحراز التقدم في أعمال المؤتمر ليس هو إلا انعكاس لحالة عملية نزع السلاح العالمية بشكل عام. فالدول تتبع نهجاً مختلفة إزاء قضايا الأمن القومي والدولي، ولا طائل من تحميل النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح وزر هذه الاختلافات. إن مبدأ توافق الآراء الذي اعتمده مؤتمر نزع السلاح مبدأ عادل ويسمح لنا بصياغة وثائق متوازنة تأخذ في الحسبان مصالح جميع أصحاب المصلحة.

ومع ذلك، نعتبر من غير المقبول استخدام مبدأ توافق الآراء لعرقلة أعمال المؤتمر. فنحن نرى أنه ينبغي حماية المصالح الوطنية ضمن إطار مناقشاتنا البناءة وبحسنا عن حلول مقبولة لجميع الأطراف. فمصلحتنا المشتركة تقتضي اتخاذ خطوات عملية سريعة صوب تحقيق نزع السلاح.

وبالمثل، نرى أن لا طائل من محاولة معالجة بعض القضايا خارج إطار المؤتمر. فإثناء محافل تفاوضية بديلة، دون مشاركة عدد من الجهات الفاعلة الرئيسية في نزع السلاح، لن يفضي إلى اعتماد وثائق عالمية النطاق وسيعجز عن إنجاز العمل بفعالية.

أما بالنسبة لكازاخستان، فإن المسائل الأربع التالية لا تقل أهمية عن ذلك، من حيث الأولوية، بالنسبة لعمل مؤتمر نزع السلاح، وهي: نزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وتوفير الضمانات الأمنية السلبية، ومنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وكل منها له أهميته ويقتضي عملاً جماعياً. وفي رأينا، ينبغي أن نبدأ في أقرب وقت ممكن بمناقشة جميع هذه المسائل بشكل متزامن.

وبلدنا، الذي تخلى طوعاً عن رابع أكبر ترسانة نووية في العالم، وأغلق واحداً من أكبر مواقع التجارب النووية، في سيميپالاتينسك، لا يزال يؤيد بشدة الإجراءات العالمية المتعلقة بعدم الانتشار والحد من الخطر النووي.

واليوم، من الأهمية بمكان التغلب على حالة الجمود التي تعترض عملية نزع السلاح العالمية، التي تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركنها الأساسي.

ونعتقد أن الوقت قد حان لوضع آليات واضحة بشأن إجراءات الإنفاذ ضد الدول التي تتصرف خارج إطار معاهدة عدم الانتشار أو تعترض الانسحاب منها. ومن الضروري كفالة تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها بدون شروط، على النحو الذي تجسده وحدة العناصر الأساسية الثلاثة، أي نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وفي عام ٢٠١١، في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، قدم الرئيس نور سلطان نزارباييف عدداً من المقترحات في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النووي للدول الحائزة للأسلحة النووية، وهي تعكس الواقع الراهن.

فقد دعا رئيس دولتنا إلى بدء مفاوضات بشأن اعتماد إعلان عالمي، تحت رعاية الأمم المتحدة، بشأن عالم خال من الأسلحة النووية، يجسد فيه التزام جميع الدول بالتحرك التدريجي صوب تحقيق المثل العليا لعالم خال من الأسلحة النووية. ومن شأن هذا أن يمثل خطوة هامة نحو اعتماد اتفاقية بشأن حظر الأسلحة النووية.

ومما يدعو للأسف أن بعض البلدان المؤثرة لا تزال ترفض التوقيع والتصديق على معاهدة حظر التجارب النووية. فمن الناحية النظرية، لا تمنع هذه الحالة الدول النووية من مواصلة تجارب الأسلحة النووية ولا "البلدان المبتدئة" من مواصلة برامجها النووية والبرامج الخاصة بالقذائف دون عقاب.

وقد رحبت كازاخستان بنبا تصديق إندونيسيا على معاهدة حظر التجارب النووية، وهي من البلدان التي يعد تصديقها ضروريا لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وأود أن أختتم هذه الفرصة لأهنئ غانا وغواتيمالا وغينيا على استكمالها الإجراءات الوطنية اللازمة لبدء نفاذ المعاهدة. كما نرحب أيضا بالالتزام الراسخ لحكومة الولايات المتحدة بالسعي إلى تصديق مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة على المعاهدة، ونأمل ألا تأخذ هذه العملية وقتا طويلا. ويحث بلدنا جميع الدول الأخرى التي لم تصدق بعد على هذا الصك الدولي الهام على تسريع خطى هذه العملية.

إن الامتثال الكامل لأهداف المعاهدة هو مضمون القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بمبادرة من كازاخستان، بإعلان يوم ٢٩ آب/أغسطس، وهو التاريخ الرسمي لإغلاق موقع التجارب النووية السابق في سيميبالاتينسك، باعتباره اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. وفي عام ٢٠١١، تم تنظيم عدد من الفعاليات الدولية الرئيسية المناهضة للأسلحة النووية، في كازاخستان وخارج كازاخستان بمشاركة منها. وأود أن أشير هنا إلى المنتدى الداعي إلى إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية الذي عقد في أستانا وسيمي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والذكرى السنوية العشرين لإغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية. وقد اعتمد المشاركون في ذلك المنتدى إعلان أستانا الذي دعا جميع البلدان ذات الترسانات النووية إلى إزالتها في أقرب وقت ممكن.

وبوصفنا بلد قام، بالتعاون مع جيرانه الإقليميين، بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، فإننا ندعو إلى وضع صك دولي ملزم قانونا من أجل توفير ضمانات أمنية للبلدان غير النووية من جانب الدول النووية. وأود أيضا أن أشدد على الالتزام القوي للدول الإقليمية باستكمال إضفاء الطابع المؤسسي على معاهدة سيميبالاتينسك واستعدادها لإجراء حوار بناء مع الدول النووية الخمس الكبرى من أجل التوقيع المبكر على بروتوكول بشأن الضمانات الأمنية السلبية لدول المنطقة.

وفي إعلان أستانا، الذي اعتمده مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، أعربت الدول الأعضاء في المنظمة عن قناعتها بأن إحراز التقدم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بجميع جوانبه هو الأساس الذي يستند إليه تعزيز السلم والأمن الدوليين. كما اتخذ مجلس وزراء الخارجية في أستانا قراراً منفصلاً مكرساً لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. والترويج لعقد مؤتمر عام ٢٠١٢ هو من ضمن أولويات رئاسة كازاخستان الحالية لمنظمة التعاون الإسلامي.

وبالنظر إلى "النهضة النووية" والاهتمام المتزايد لمختلف البلدان بالطاقة النووية، فإن كازاخستان على استعداد للإسهام بشكل كبير في هذه القضية المشتركة بوصفها أحد أكبر موردي منتجات اليورانيوم في العالم.

وتمسكا من كازاخستان بمبدأ المساواة في حق الحصول على الذرة السلمية، فقد تقدمت بطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستضافة بنك دولي لليورانيوم المنخفض التخصيب.

وإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن إنشاء احتياطات إضافية من اليورانيوم المنخفض التخصيب تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف يعزز ضمان حصول جميع الدول على الوقود النووي ولن يؤثر بأي شكل من الأشكال على الحق الشرعي وغير القابل للتصرف لكل دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، شريطة أن تستوفي تماماً شروط معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويتوقع أن يكون عام ٢٠١٢ عاماً حافلاً بالفعاليات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. فسوف يعقد مؤتمر القمة العالمي الثاني للأمن النووي يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس في سول. واللجنة التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ ستبدأ أعمالها في نهاية شهر نيسان/أبريل في فيينا. وكل هذه التطورات تؤكد استعداد الدول وقادتها لمعالجة قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار من خلال الجهود المشتركة. ويحدونا خالص الأمل في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من كسر حالة الجمود من أجل تحقيق هدفنا المشترك، ألا وهو تحقيق الأمن والسلام على الأرض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر بجرارة السيد يريزان كازيخانوف، وزير خارجية كازاخستان، على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة من أجل مرافقة الوزير إلى خارج القاعة.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٤٥.

الرئيس يسعدني ويشرفني أن أرحب بالسيد ناصر جودة، وزير خارجية الأردن، الذي سيخاطبنا اليوم. تفضل سيدي بالإدلاء ببيانك.

السيد جودة (الأردن): يطيب لي بداية أن أعبر لكم عن بالغ سعادتي لمخاطبة هذا المؤتمر الرائد وأن أتقدم منكم، السيد الرئيس، بخالص التهئة على ترؤسكم للجلسة الحالية للمؤتمر، متمنياً لكم التوفيق والنجاح في إدارة أعماله وتحقيق مزيد من الإنجازات التي تخدم الأمن والاستقرار الدوليين.

اليوم نتحدث في وقت يواجه فيه العالم أكثر من أي وقت مضى أزمات دولية متعددة الأوجه يتعذر معالجتها بفعالية دون عمل دولي منسق وشراكة حقيقية. ومما لا شك فيه أنه لن يكون بإمكان أي دولة مواجهة هذه الأزمات منفردة، فالتحديات التي تواجهنا عالمية وكذلك يجب أن تكون الحلول. وفي هذا السياق، تؤمن بلادي بأن لا بديل عن الدبلوماسية والحوار البناء للتصدي للتحديات العالمية التي تُهدد الأمن والاستقرار الدوليين، فالسبيل الأمثل لمعالجة قضايا نزع السلاح وتلك المتعلقة بالأمن الدولي هو من خلال التوصل إلى حلول متفق عليها عبر المفاوضات متعددة الأطراف. إن النجاح في هذا المضمار من شأنه المساهمة بفعالية في التغلب على الكثير من التحديات الخطيرة الأخرى التي تواجه المجتمع الدولي، وفي مقدمتها التحديات المتعلقة بتحقيق تقدم جوهري وملمس على صعيد تنفيذ أهداف التنمية للألفية.

إن استتباب الأمن والاستقرار يُعد ركيزة أساسية لا غنى عنها لتحقيق التقدم المنشود في مختلف مناحي الحياة التي لها تأثير مباشر على حياة الناس سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. ومن هذا المنطلق، تولي بلادي أهمية خاصة لمؤتمر نزع السلاح بصفته المنبر الوحيد اليوم للمفاوضات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح حيث نتطلع إلى تحقيق انفراج في عمل المؤتمر هذا العام من خلال الاتفاق على برنامج عمل يُعيد ثقة الأسرة الدولية بالمؤتمر وإسهاماته المتميزة في إبرام العديد من المواثيق الدولية الهامة في مجال نزع السلاح، والتي أسهمت بشكل فعال في تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين.

فالتحدي أمام المؤتمر يكمن في وضع برنامج عمل متوازن يراعي الأولويات الوطنية للدول من جهة، ويُسهّم في تحقيق الولاية المنوطة به من جهة أخرى، الأمر الذي لن يتحقق إلا في ظل توفر الإرادة السياسية الحقيقية للدول الأعضاء فيه وتمتعها بالمرونة اللازمة لكسر حالة الجمود التي يعاني منها المؤتمر منذ آخر نجاح حققه في عام ١٩٩٦. كما أنه قد حان الوقت للمؤتمر للنظر في توسيع عضويته وفقاً لما نص عليه نظامه الداخلي لجعله أكثر تمثيلاً وانعكاساً لواقع عالمنا اليوم. كما أن المملكة الأردنية الهاشمية تُعرب عن دعمها لتعيين منسق خاص يُعنى بهذا الموضوع. وأود هنا أن أؤكد على رغبة الأردن بالانضمام في أقرب فرصة إلى مؤتمر نزع السلاح كعضو كامل العضوية.

لقد عملت بلادي جاهدة لإرساء أسس ودعائم متينة للسلام ودعم كافة جهود ومبادرات تحقيق الأمن والاستقرار في جميع دول العالم. إن السلام والأمن لن يتحققا في ظل مخاطر ومخاوف انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية التي باتت، من دون شك، تشكل خطراً داهماً على البشرية بأسرها. ومن هنا، جاء دعمنا الثابت ودعوتنا التي

لا تترزع للتخلص من كافة أسلحة الدمار الشامل بكافة أشكالها وصورها وأصنافها، والحيلولة دون انتشارها، حيث نتطلع اليوم إلى اليوم الذي يصبح فيه العالم بأسره خالياً من تلك الأسلحة. وانطلاقاً من هذه القناعة الراسخة، وإيماناً بسمو وتبل هذا الهدف، فقد قمنا بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الأسلحة البيولوجية ومعاهدة الأسلحة الكيميائية، ودعم كافة جهود نزع السلاح.

تشهد منطقة الشرق الأوسط تحولات جذرية وتواجه تحديات كبيرة تتطلب تضافر كافة جهود المجتمع الدولي للحيلولة دون خروج الأمور عن نطاق السيطرة، وحصول تطورات قد يكون لها تداعيات كارثية ليس فقط على المنطقة بل على الأمن والسلم الدوليين. ومن هنا، فإن الدعوات والمبادرات التي تعود في تاريخها إلى سبعينات القرن الماضي لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، تكتسب أهمية خاصة، فالوقت قد أصبح أكثر إلحاحاً مما مضى لاتخاذ خطوات عملية من شأنها ترجمة هذا الهدف إلى واقع ملموس يُعزز الأمن والاستقرار في المنطقة وبالتالي في العالم بأسره.

لقد رحبت بلادي بنتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، التي أعادت للمجتمع الدولي ثقته بنظام عدم الانتشار الدولي. إن نجاح مؤتمر الاستعراض ما كان ليتأتى لولا أنه تم التوصل إلى الاتفاق على وضع خطوات عملية لتنفيذ قرار الشرق الأوسط، الصادر عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدتها عام ١٩٩٥، والذي دعا، ضمن أمور أخرى، إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط. وفي ضوء ذلك، تؤكد بلادي على أهمية اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لعقد مؤتمر ٢٠١٢ بمشاركة جميع دول منطقة الشرق الأوسط، بخصوص جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. إن ما تشهده المنطقة من أحداث وتوتر ينذر بخروج الأمور عن السيطرة ويجب أن يمثل حافزاً لدول المنطقة والعالم بأسره لبذل جهود حقيقية لإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، الأمر الذي من شأنه أن يسهم بشكل فعال في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي ويشكل خطوة نحو تحقيق عالمية المعاهدة، كما أنه سيحول دون وقوع مخاطر كثيرة كالمواجهة النووية أو سباق التسلح النووي.

إن النجاح الذي حققته تجارب إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وجنوب المحيط الهادئ وإسهامها الواضح والجلي بتعزيز منظومة عدم الانتشار وتجنب سباق التسلح يجب أن يُعزز القناعة لدى الجميع بضرورة وجدي جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. إن نجاحنا في تحقيق هذا الهدف السامي سيكون خطوة هامة جداً لبناء الثقة وتعزيز السلام بين دول المنطقة وتجنب سباق تسلح، المنطقة في غنى عنه، وسيشكل حافزاً لأي دولة تمتلك أسلحة نووية للتخلي عنها، وتلك التي ربما تفكر بامتلاكها للعدول عن ذلك. كما

ستشكّل إقامة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل ضماناً لعدم قيام الدول النووية باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد دول المنطقة. ولا شك أيضاً أن ذلك سيكون بمثابة فرصة للدولة الوحيدة في المنطقة، وهي إسرائيل، التي لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار القيام بذلك وفرصة لبعض دول المنطقة الأخرى التي لم تنضم بعد إلى اتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والكيميائية تغيير موقفها بشأن الانضمام إلى الاتفاقيتين.

ختاماً، فإن المملكة الأردنية الهاشمية، بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، لطالما دعت إلى التوصل إلى عالمية معاهدات أسلحة الدمار الشامل، وتشدد على أهمية تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتؤكد أيضاً على أهمية التعاون الدولي الفعال في مجال تعزيز الأمن النووي الدولي، من خلال منع تهريب المواد النووية وإيجاد الأطر المؤسسية التي تضمن التعاون الدولي الفاعل وتدفق المعلومات وتنسيق الجهود لتحقيق الأمن النووي، متمنياً لمؤتمركم الكريم وافر التوفيق والنجاح.

الرئيس أود أن أشكر السيد ناصر جودة، وزير خارجية الأردن، على حضوره هنا ومخاطبته المؤتمر، واسمحوا لي أن أعلق الجلسة لبعض الوقت لأرافق الوزير إلى خارج القاعة. عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالسيد علي أكبر صالح، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، ويسرني ويشرفني أن أدعو الوزير إلى الإدلاء ببيانه.

السيد صالح (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ حقاً أن أخطب مؤتمر نزع السلاح اليوم. وأود بداية أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المؤتمر. إنني أدرك وأقدر جهودكم الدؤوبة في محاولة تمهيد الطريق لاستئناف المفاوضات الموضوعية للمؤتمر. وأتمنى لكم ولأمين عام المؤتمر كل النجاح في مهامكم الهامة.

ونحن نعلق أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة في مجال نزع السلاح. إن سجل الإنجازات المبهر للمؤتمر وتركيبته الخاصة ونظامه الداخلي الفريد وجدول أعماله الواسع يجعل منه المحفل المناسب الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. ولئن حاولنا إنشاء محفل جديد من أجل الشروع في مفاوضات بشأن نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي فلن يكون مختلفاً كثيراً عن مؤتمر نزع السلاح القائم.

إن المجتمع الدولي يواجه اليوم تحديات مشتركة خطيرة كاستمرار وجود الأسلحة النووية، وتغير المناخ، وتفشي الأمراض المعدية، والأزمة الاقتصادية، والفقر. وهذه التهديدات المشتركة التي تتعرض لها البشرية هي تهديدات وشيكة وترتبط ببعضها البعض وذات أوجه متعددة. والشعور بانعدام الأمن في مواجهتها يخلق حالة عصبية لم يعد بإمكان الدول أن تعتمد فيها حصراً على التعريف التقليدي الضيق للأمن القومي. وما من بلد، بغض النظر عن حجمه أو

قوته، يمكنه أن يدعي أن بإمكانه الحفاظ على أمنه القومي وحماية نفسه من كل هذه الصعاب بمفرده. وبالتالي، يجب على جميع الدول أن تسعى إلى التكاتف من أجل تحقيق الأمن المستدام.

إن تحقيق الأمن المستدام يقتضي إقامة العدل، واحترام سيادة القانون، والتعاون المخلص، وتغيير مواقفنا، والابتعاد الكامل عن فكرة وجود أعداء مفترضين، كما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة القديمة، التي لم تعد تصلح لعالمنا الجديد وما يواجهه من تحديات مشتركة. إن عدم التمييز، والشمول، والعقلانية، والواقعية في تصور التهديدات، واحترام حقوق جميع الأمم، والعمل على تعزيز الأمن للجميع، كلها عوامل سوف تسهم بالتأكيد إسهاما كبيرا في تحقيق الأمن المستدام.

بيد أن أخطر تهديد للأمن المستدام لا يزال يتمثل في وجود نحو ٢٣ ٠٠٠ من الأسلحة النووية في ترسانات عدد قليل من البلدان، وهذه الأسلحة قادرة على تدمير العالم بأسره مرات عديدة. وسوف يزيد خطر هذه الأسلحة زيادة هائلة إذا ما شعر بعض من هذه البلدان برغبة في تهديد البلدان الأخرى بشكل رسمي، بما في ذلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، باستخدام هذه الأسلحة اللاأخلاقية وغير المشروعة. ومن دواعي القلق الشديد أن البشرية لا تزال تعيش في ظل تهديد الأسلحة النووية رغم أن المجزرة غير الإنسانية التي ارتكبت في هيروشيما وناغازاكي لا تزال مطبوعة بشكل ملحوظ في ذاكرتنا. وما دامت الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل موجودة ويتم تحسينها باستمرار، سيظل خطر استخدامها محييا بنا وكذلك خطر انتشارها العمودي والأفقي.

لقد شكلت مسألة إعادة تنشيط أعمال المؤتمر موضوعا ساخنا في السنوات الأخيرة. وقد قدمت أفكار راديكالية عديدة تتصل بالإجراءات في الاجتماع الرفيع المستوى وعملية متابعته. بيد أن السبب الجذري لاستمرار حالة الجمود المؤسف التي يعاني منها المؤتمر لا يكمن في مشكلة تتصل بالإجراءات أو مسألة تتصل بعدم كفاءة المؤسسة، بل تتمثل في الافتقار إلى الإرادة السياسية. وبالتالي، فإن تداعيات وجود الأسلحة النووية، بما في ذلك التحالفات العسكرية القائمة على أساس الانضواء تحت المظلة النووية، والمشاركة النووية ونشر الأسلحة النووية في أراضي دول أخرى غير حائزة للأسلحة النووية، والزيادة في الإنفاق العسكري العالمي والتخطيط لإنفاق ٧٠٠ بليون دولار على تحديث الرؤوس الحربية النووية وبناء مرافق إنتاج جديدة، والتحول الاستراتيجي والنهج الانفرادي الذي اعتمدته بعض الدول الكبرى، والمذاهب العسكرية الجديدة التي تضع أساسا منطقيا لاحتمال استخدام الأسلحة النووية، وباختصار، عدم إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي، قد شل آلية نزع السلاح لفترة طويلة من الزمن. ونتيجة لذلك، لم يتمكن المؤتمر من الشروع في مفاوضات مجدية بشأن المقتضيات الأمنية الأكثر إلحاحا في عالمنا اليوم، ألا وهي نزع السلاح النووي.

وهنا، أود أن أسلط الضوء على كون الممارسة الحالية للمعايير المزدوجة والتمييز يمثلان التهديد الرئيسي لمصادقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهذه المعاهدة لا تمنح بأي حال

من الأحوال الحق للدول الحائزة للأسلحة النووية في الاحتفاظ بترساناتها النووية إلى ما لا نهاية، وبالتالي فإن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى لا يعني بأي شكل من الأشكال حيالة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. ولا ينبغي أن يغيب عن بالنا أنه في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، اقترحت حركة عدم الانحياز اعتماد إطار قانوني بجدول زمنية محددة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٢٥. وبالتالي، لا ينبغي حصر الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار بعدم الانتشار فحسب. فالركيزتان الأخريان تتسمان بنفس القدر من الأهمية وينبغي منحهما الوزن نفسه في إطار بناء النظام، بما في ذلك المؤسسات والأنظمة والالتزامات. ولا يمكن المساواة بين الطاقة النووية والأسلحة النووية، وبالتالي ينبغي ضمان حق جميع الدول في الأنشطة النووية السلمية. فالاحتكار الأثافي للمعارف العلمية ولتكنولوجيا الطاقة النووية السلمية وحرمان الآخرين منها بمختلف الوسائل، بما في ذلك الاغتيال البشع للعلماء، ليس إلا وهما لن يفضي بالتأكيد إلى المحافظة على الهيمنة المنشودة.

إن علة وجود المؤتمر تتمثل في نزع السلاح. وقد صمم جدول أعماله بطريقة تيسر بدء التفاوض بشأن التعزيز المشترك للصكوك الدولية لتحقيق نزع السلاح النووي. ولذلك فإن الشروع المبكر في المفاوضات ضمن المؤتمر بشأن وضع برنامج مقسم إلى مراحل لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد، من خلال وضع اتفاقية للأسلحة النووية، يمثل حاجة ماسة بالنسبة لآلية نزع السلاح اليوم. فإن بدأنا المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية في المؤتمر، سوف نكون قادرين على معالجة جميع المسائل الرئيسية الواردة في جدول الأعمال بطريقة شاملة ومتوازنة. وكما كنت قد اقترحت العام الماضي في هذه القاعة، فإنه يمكن لهذه الاتفاقية أن تكون بمثابة معاهدة إدارية تنطوي على فرض حظر تام على استخدام وإنتاج وحيالة وتطوير وتخزين ونشر ونقل الأسلحة النووية، والتخلي عن القيمة الردعية التي تمثلها الأسلحة النووية في المذاهب الدفاعية، والإزالة التي لا رجعة فيها لجميع مخزونات المواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة، وإلغاء حالة التأهب للرؤوس الحربية النووية وتدميرها بطريقة يمكن التحقق منها في إطار برنامج مقسم إلى مراحل وضمن إطار زمني محدد.

فالنهج التجزيئي لن يحل مسألة إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وفي الواقع، في المراحل الأولى من التفاوض على اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، كان فرض الحظر على هاتين الفئتين من أسلحة الدمار الشامل يعتبر نوعاً من الطموح وأمر غير عملي وغير قابل للتحقيق. ولكن، من خلال حشد الإرادة السياسية اللازمة على الصعيد العالمي، تمكن المجتمع الدولي من تسوية العديد من الخلافات الرئيسية القائمة بشأن تلك القضايا، والتي كانت تبدو مستعصية على الحل.

السيد الرئيس، تعلمون جيداً أن الغالبية العظمى من بلدان المنطقة تتوق إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وإيران ومصر من أكثر البلدان حرصاً على إنشاء منطقة من هذا القبيل. بيد أن امتلاك الأسلحة النووية من قبل الدولة الوحيدة في

المنطقة غير الطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مما يشكل تهديدا خطيرا لاستقرار المنطقة بأسرها وللسلام والأمن الدوليين، هو العقبة الوحيدة التي تقف أمام إنشاء مثل هذه المنطقة. إن سجلها الحافل بالاستخدام المستمر للأسلحة غير الإنسانية ضد المدنيين قد فاقم الشواغل الأمنية في المنطقة. ومما يبعث على القلق أن جميع الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لم تنجح حتى الآن، وذلك بسبب رفضها المستمر الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومما يثير قلقا أكبر أنها، في تحديها لمطالب المجتمع الدولي، تتمتع بالدعم الكامل لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. إن النفاق والانتقائية والتمييز هي الصفات المميزة لسلوك بعض الدول العظمى تجاه المنطقة. فالأعضاء في معاهدة عدم الانتشار يعاقبون في حين يكافأ من هم خارج المعاهدة بسخاء.

وأود أن أشدد مرة أخرى على أننا لا نرى في امتلاك الأسلحة النووية مجدا أو فخرا أو قوة، بل على العكس من ذلك تماما. فاستنادا إلى الفتوى الصادرة عن المرشد الأعلى، يعتبر إنتاج أو حيازة أو استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها أمرا غير شرعي وغير مجد وضار وخطير ومحظور، باعتباره إثما عظيما. وقد ذكرنا بوضوح مرارا وتكرارا أن هناك بديلين في التعامل مع البرنامج النووي السلمي الإيراني: الأول يتمثل في المشاركة والتعاون والتفاعل، والآخر في المواجهة والصراع. إن جمهورية إيران الإسلامية، الواثقة من الطابع السلمي لبرنامجها النووي، قد أصرت دائما على البديل الأول. وعندما يتعلق الأمر بحقوقنا والتزاماتنا ذات الصلة، فإن موقفنا الثابت هو أن إيران لا تسعى إلى المواجهة، ولا تريد أي شيء أكثر من حقوقها المشروعة غير القابلة للتصرف. وما نتطلع إليه هو العدالة ورفض المعايير المزدوجة.

وفي الختام، نحث جميع البلدان على الاتحاد والعمل معا من أجل الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية لتمهيد السبيل إلى تحقيق الأمن المستدام. وإني لعلّي ثقة بأن هذه الهيئة الموقرة يمكن أن تقدم مساهمة هامة في هذا الصدد. وجمهورية إيران الإسلامية على استعداد لزيادة تعاونها في إجراء مفاوضات بناءة في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد علي أكبر صالحى على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. واسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لفترة وجيزة من أجل مرافقة الوزير إلى خارج القاعة.

عُلمت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد أنيفا أمان، وزير خارجية ماليزيا، ويسرني ويشرفني أن أدعو الوزير إلى الإدلاء ببيانه.

السيد أمان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إن وفدنا يقدر تقديرا عميقا الجهود والمشاورات التي قمتم بها

حتى الآن. ودعوني أؤكد لكم تعاون ودعم ماليزيا لمساعدكم في الدفع بالمؤتمر قدما وبدئه عمله الموضوعي في عام ٢٠١٢.

لقد استمعنا لأكثر من عقد من الزمن إلى بيانات من دول مختلفة عن تزايد الإحباط إزاء حالة الشلل التي تعترى مؤتمر نزع السلاح. وقد بلغ هذا الإحباط ذروته في الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، حيث استمعت اللجنة الأولى إلى دعوة الغالبية الساحقة من الدول إلى بدء العمل الموضوعي في المؤتمر. وقد ردد الأمين العام للأمم المتحدة نفسه هذا النداء، وأوضح في رسالته إلى المؤتمر أن العمل الموضوعي يجب أن يبدأ دون مزيد من التأخير وأنه يجب اعتماد برنامج للعمل في أقرب وقت ممكن.

إن مؤتمر نزع السلاح قد حقق نتائج هامة عديدة منذ إنشائه في عام ١٩٧٩. ومنذ ذلك الحين، شهدنا إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولكن للأسف تضاءلت أهمية هذه الأحداث الهامة بسبب عجز المؤتمر عن المضي قدما في عمله خلال السنوات الـ ١٥ الماضية. ولفترة طويلة جدا، ظل المؤتمر يعاني من حالة جمود، غير قادر على إحراز التقدم بسبب مخاوفنا وعزوفنا عن المشاركة مشاركة بناءة في المناقشات.

وفي هذا الخصوص، تحيط ماليزيا علما بالأفكار التي اقترحتها أنتم، سيدي الرئيس، ووفد بلادي يبحث بجدية هذه المبادرة. ونود أيضا أن نعرب عن استعدادنا للتعاون مع جميع الدول الأعضاء، وندعو الدول الأخرى إلى أن تفعل بالمثل حتى نمضي قدما في هذه العملية.

إن إضاعة الوقت ليست في صالحنا. فمع مرور الثواني، سيبدأ الاهتمام بالمؤتمر بالتلاشي. وثمة قلق متزايد من أن يصبح المؤتمر عديم الجدوى وتنتفي الحاجة إلى وجوده. وبالنسبة للدول الأعضاء، ثمة قلق حقيقي من أن تجري مناقشة جدول أعمال نزع السلاح في محافل أخرى إذا ما فشل المؤتمر في إحراز التقدم في عمله الموضوعي عما قريب.

ويظل إيمان ماليزيا راسخا في أن المؤتمر سيتمكن من تحقيق أهدافه. ولكن ينبغي له أن يستعيد دوره بصفته المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح في المجتمع الدولي. ويجب علينا ألا نتأخر أكثر من ذلك في هذه المسألة. ويجب أن نبدأ الآن، إذ إن انقضاء دورة عقيمة أخرى في عام ٢٠١٢ من شأنه أن يقوض على نحو خطير بقاء هذه الهيئة وولايتها بوصفها محفل التفاوض بشأن نزع السلاح.

وما فتئت ماليزيا تتمسك بموقفها المبدئي بشأن نزع السلاح العام الكامل لأسلحة الدمار الشامل، وينبغي أن يكون اتخاذ التدابير الرامية إلى تحقيق هذا الهدف من خلال العملية المتعددة الأطراف. وأود أن أؤكد مجددا موقف ماليزيا بكون نزع السلاح النووي لا يزال يمثل أولى أولوياتنا. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بكون الإزالة الكاملة والتامة للأسلحة النووية تشكل الحل الوحيد أمام احتمال استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وفي هذا الصدد، دعوني أبرز لكم مدى التزام ماليزيا بعملية نزع السلاح النووي. ففي عام ١٩٩٦، قدمت ماليزيا قراراً بعنوان "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها" في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي أصبح منذ ذلك الحين وارداً في جدول الأعمال السنوي للجمعية العامة. ولا يزال هذا القرار يحظى بتأييد متزايد من جانب البلدان الأعضاء، بما فيها ثلاث من البلدان الحائزة للأسلحة النووية. وفي ما يتعلق بما نبذله من جهود من أجل تعزيز الرقابة على الصادرات، فقد أثبتت ماليزيا التزامها بمعالجة مشكلة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال وضع تدابير وطنية للرقابة على الصادرات؛ وقد صدر قانون التجارة الاستراتيجية في عام ٢٠١٠ ثم دخل حيز النفاذ في ١ نيسان/أبريل ٢٠١١. وتعتبر ماليزيا من البلدان القليلة في المنطقة التي تطبق مثل هذه التشريعات الهامة في مجال الرقابة على الصادرات.

وما زلنا مقتنعين بأنه، لبقاء البشرية، يجب إزالة جميع الأسلحة النووية والتصدي على وجه السرعة للاستمرار في تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية. فانتهاء الحرب الباردة لم يُزل خطر احتمال وقوع كارثة نووية. وفي الواقع، وفي سياق اتخاذ إجراءات استباقية، يبدو أن خطر اندلاع نزاع تستخدم فيه الأسلحة النووية قد ازداد. والاستعداد المعلن لاستعمال الأسلحة النووية في مواجهة استخدام الآخرين لأسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية - بل وحتى الأسلحة التقليدية، ينبغي أن يشكل مصدر قلق رئيسي بالنسبة لنا جميعاً.

وتؤمن ماليزيا إيماناً راسخاً بأن السلم والأمن الدوليين لا يمكن تحقيقهما من خلال مبدأ الردع أو التفوق الاستراتيجي، إذ إن إطالة أمد وجود الأسلحة النووية يزيد من الشعور بانعدام الأمن بين الدول. ومما يبعث على القلق أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد ابتعدت عن السبيل المفضي إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وواصلت إثراء برامجها النووية القائمة. والفشل في إزالة الأسلحة النووية لن يؤدي إلى تفاقم التوترات الدولية فحسب، بل إلى زيادة خطر انتشار الأسلحة النووية أيضاً.

ونعتقد أن السبيل المستدام الوحيد لمنع انتشار الأسلحة النووية يكمن في الإزالة التامة للأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وإن أردنا أن نمضي قدماً، فإننا بحاجة إلى التوصل إلى حل سياسي للتحديات الحالية التي تواجه نزع السلاح والتي تعرقل أعمال المؤتمر. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من المهم زيادة التزام القيادات على أعلى المستويات من أجل تحقيق رؤية قيام عالم خال من الأسلحة النووية.

ونحن نرحب بالمناقشات الجارية بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بشأن مسائل التحقق وتدابير بناء الثقة المتصلة بنزع السلاح النووي، كجزء من التزامها بموجب المادة السادسة المتعلقة بالالتزامات من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونعتقد أن هذه الجهود ستشكل بداية لجهود عديدة قادمة، ولا سيما فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، في ما يتعلق بتحقيق حلم إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تتحلى الدول الأعضاء بالمرونة والإرادة السياسية من أجل إعادة إحياء عملية المفاوضات المتعددة الأطراف المتوقفة بهدف النجاح في وضع برنامج للعمل. إن قاعدة توافق الآراء المتبعة في مؤتمر نزع السلاح تشكل عنصرا هاما يرسخ الحاجة إلى إيجاد أرضية مشتركة في مناقشاتنا.

ودعونا لا نسيء استعمال حق النقض الفعلي الذي تمتلكه كل دولة عضو في سياق الجهود التي نبذلها من أجل تنفيذ ولاية المؤتمر. ولئن كانت دواعي الأمن القومي تكتسي أهمية قصوى في عملية صنع القرار بالنسبة للدول الأعضاء، فإن أهداف النزع الكامل والتام للأسلحة النووية لا تقل أهمية.

إن المؤتمر بعضويته البالغة ٦٥ بلدا، يشكل فريقا خاصا مكلفا بولاية هامة. ومنذ عام ١٩٩٩، لم تتسع هذه العضوية لتشمل بلدانا أخرى يتعين عليها أيضا الإسهام في العمل الجيد الذي يقوم به المؤتمر. وترى ماليزيا أن هذا الامتياز الخاص ينبغي أن يمنح لسائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتؤكد ماليزيا من جديد موقفها بضرورة أن ينظر المؤتمر جديا في توسيع نطاق عضويته.

كما أن ماليزيا تعترف بالمساهمات التي قدمها المجتمع المدني في أعمال المؤتمر. فهم يبذلون جهودا هامة في توليد الدعم لنزع السلاح النووي على المستوى الشعبي، ويقدمون مساهمات قيمة من شأنها إثراء عمل المؤتمر والمساعدة على تحفيز المناقشات الموضوعية. ومن شأن توسيع نطاق العضوية وإشراك المجتمع المدني أن يساعد على خلق زخم سياسي نحن بأشد الحاجة إليه وأن يسهما في عمل المؤتمر.

وقد استفادت أوساط نزع السلاح استفادة كبيرة من التفاعل مع المجتمع المدني، وهذا ما يتضح في حالة المعاهدات المتعلقة بالألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وغيرها من معاهدات تحديد الأسلحة. وسوف يستفيد المؤتمر مما يقدمه المجتمع المدني من آراء وأفكار وبيانات وأبحاث قيمة. وقد يكون هذا هو الزخم الذي يحتاجه المؤتمر بشدة من أجل المضي قدما وتأدية الدور الذي أنشئ من أجله. ونأمل في قيام مزيد من المناقشات الثرية التي تفضي إلى تمهيد الطريق لزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في الدورات المقبلة.

فالمؤتمر بحاجة إلى استكشاف جميع السبل المتاحة للمضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح. وتؤكد ماليزيا مجددا تأييدها لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، فنحن نعتبر ذلك وسيلة عملية للمضي قدما ولتنشيط أعمال المؤتمر. وفضلا عن ذلك، تظل ماليزيا مستعدة لبحث أي أفكار مجدية أخرى قابلة للتطبيق يجري طرحها.

إن التحدي الذي يمثله نزع السلاح النووي هو تحد لا ينبغي تناوله في المؤتمر فحسب. ويجب أن يتوخى المؤتمر في عمله الإبداع والابتكار والقدرة على التكيف مع البيئة العالمية

الدينامية والمتغيرة باستمرار. ولهذا الغرض، هناك حاجة إلى أن نقوم ببحث منهجية عمل المؤتمر بحثاً دقيقاً. ويتعين علينا تقييم فعالية الآليات القائمة وتنشيط عملها، وعند الاقتضاء، إنشاء مؤسسات جديدة.

وفي هذا الصدد، ناشد المؤتمر أن يكون وفياً لمبدأ عدم التمييز، وأن يعزز زيادة المشاركة والانفتاح. وتأمل ماليزيا في أن يبذل كل جهد ممكن لأخذ شواغل كل عضو من أعضاء المؤتمر بعين الاعتبار والتوصل إلى توافق في الآراء استناداً إلى النظام الداخلي، وذلك بغية ضمان قبوله من قبل جميع الدول. وينبغي بحث الشواغل المشروعة للدول الأعضاء في المؤتمر بما تستحقه من جدية، لكونها مسائل بحاجة إلى بحث ومعالجة.

السيد الرئيس، إننا نقدر ما أظهرتموه أنتم والرؤساء السابقين من شفافية في إدارة أعمال المؤتمر. ونعتقد أن مثل هذا النهج سوف يمكننا من المضي قدماً ومن تركيز جهودنا للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل.

وعليه، وحتى يتمكن المؤتمر من المضي قدماً في عمله، تقترح ماليزيا ما يلي:

أولاً، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تبدي الإرادة السياسية القوية إلى جانب الاستعداد لتقديم التنازلات وإبداء المرونة القصوى من أجل بدء العمل الموضوعي في المؤتمر.

ثانياً، إن توسيع نطاق عضوية المؤتمر سوف يضمن مشاركة أكبر من الدول الأعضاء في الاضطلاع بدورها ومعالجة مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار معالجة جماعية.

ثالثاً، ندعو إلى زيادة الجلسات التفاعلية مع المجتمع المدني، بغية إعمال مبدأ الانفتاح والشفافية والشمول.

السيد الرئيس، دعوني أختتم بياي بالتأكيد مجدداً على التزام ماليزيا بنزع السلاح العام والكامل. وستبقى بلادي على استعداد للعمل معكم ومع الدول الأعضاء الأخرى من أجل تحقيق نتائج إيجابية وناجحة في الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح. وإننا نرحب ترحيباً حاراً بكل فرصة تتاح للمضي قدماً بمجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف، وعلى وجه الخصوص في عمل المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد أنيفا أمان، وزير خارجية ماليزيا، على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئيس. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة من أجل مرافقة الوزير إلى خارج القاعة.

عُلمت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالسيد إنريكيه كاستيو، وزير خارجية كوستاريكا، ويسرني ويشرفني أن أدعو الوزير إلى الإدلاء ببيانه.

السيد كاستيو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): إن كوستاريكا ملتزمة التزاما راسخا بالنظام القانوني الدولي وتؤمن أن نزع السلاح الدولي يمكن أن يتحقق من خلال الحوار والتفاوض بشأن الصكوك القانونية. وهكذا فإنه لا يشرفني فحسب أن أحاطب محفل الأمم المتحدة المكلف بالتفاوض بشأن اتفاقات عالمية ملزمة قانونا، بل إنه واجب علي أيضا. وكما تعلمون جميعا، فإن كوستاريكا هي من الدول المراقبة في هذا المؤتمر وظلت تطلب الانضمام إلى المؤتمر كعضو كامل العضوية منذ عام ١٩٩٤.

إن النظام الداخلي للمؤتمر يدعو إلى إعادة النظر في عضويته دوريا، ولأكثر من عقد من الزمن ظلت هذه المسألة من المسائل المعلقة المعروضة على المؤتمر. وبهدف المضي قدما بأعمالنا، على الأقل فيما يتعلق بالعضوية، اقترحنا أن تعين الدول الأعضاء منسقا خاصا لإجراء تحليل موضوعي لمسألة العضوية، دون الحكم مسبقا على التوصيات النهائية التي يتوصل إليها المنسق.

ولدى بلدي ما يكفي من المؤهلات، وفوق كل شيء لديه السلطة المعنوية التي تأتي من ممارسته الفعلية لنزع السلاح، حتى يصبح عضوا في هذه المؤسسة. فقبل عدة عقود، قررنا الاستغناء عن أسلحتنا وإلغاء جيشنا وبناء أمننا والدفاع عن أنفسنا عن طريق الحوار والنظام القانوني الدولي. ولم تكن تلك القرارات خالية من التحديات. فقبل بضعة أشهر فقط، غزت نيكاراغوا أراضيها، وتوجهنا إلى منظمة الدول الأمريكية ومحكمة العدل الدولية من أجل وضع حد لانتهاك حقوقنا. إن احترام القانون الدولي، بهدف تحقيق نزع السلاح، واحترام القانون الإنساني الدولي ينبغي أن يعضد أحدهما الآخر بطريقة متسقة. وفي هذا السياق، يسرني أيضا أن أعلن أنه في ١٦ شباط/فبراير، قبل بضعة أيام فقط، أصبحت كوستاريكا، بإيداعها صك التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، أول بلد في الأمريكتين يصدق على جميع اتفاقيات القانون الإنساني الدولي.

وبالتالي، فإن بإمكان كوستاريكا تقديم الكثير للمؤتمر في مجال تنفيذ جدول أعماله. ونعتقد أنه ينبغي لصياغة معاهدة لحظر استخدام المواد الانشطارية أن تكون الخطوة المنطقية المقبلة في مجال نزع السلاح النووي. فهي تشكل خطوة أساسية إذا ما أردنا تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية، على النحو المنصوص عليه في أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبانتظار أن يتم الشروع في هذه المفاوضات، فإننا ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تعلن وتنفذ وقفا اختياريا لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وأود أيضا التعليق على البند التالي من جدول الأعمال، وهو نزع السلاح النووي، وأود أن أذكركم بإطار الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية الذي قدمه بلدي وماليزيا إلى الأمين العام للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧. وينبغي أن يكون هذا أسمى ما نصبو إليه، ولهذا السبب لا يزال اقتراحنا مطروحا. فمن شأن اتفاقية من هذا القبيل أن تحظر تطوير الأسلحة النووية وإجراء

التجارب عليها وإنتاجها وتكديسها ونقلها واستخدامها والتهديد باستخدامها. أما الدول التي تمتلك الأسلحة النووية فستكون ملزمة بتدمير ترساناتها بشكل تدريجي. كما أن من شأن الاتفاقية حظر إنتاج المواد الانشطارية ووضع نظام دولي للرصد بهدف ضمان الامتثال للاتفاقية. وفي هذا السياق، سوف تؤخذ في الاعتبار تجربة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونؤمن أيضا أن من الأهمية بمكان منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وبالطبع، التوصل إلى اتفاقات دولية بشأن الضمانات الأمنية السلبية المقدمة للبلدان التي لا تمتلك الأسلحة النووية من استعمال تلك الأسلحة ضدها.

وأود أن أشير إلى مناسبة تتصل اتصالا وثيقا بهذه النقطة الأخيرة، وقد حدثت قبل بضعة أيام في مدينة مكسيكو، خلال تولي كوستاريكا الحالي لمجلس ثلاثيلولكو. وأنا أتكلم هنا عن الذكرى السنوية الخامسة والأربعين للتوقيع على معاهدة ثلاثيلولكو. ففي أمريكا اللاتينية، كنا رائدين في مجال إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، عندما كان سباق التسلح النووي في أوجه. وحتى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تكن موجودة حينها. ومنذ عام ٢٠٠٢، أصبحت جميع دول المنطقة أطرافا في المعاهدة. وقد حذت المناطق الأخرى حذونا، واليوم يمكننا القول إنه بفضل معاهدات راروتونغا وبانكوك وبليندانا وآسيا الوسطى، والإعلان الانفرادي من منغوليا، أصبح ١١٤ بلدا ملزما بتلك القيود المفروضة على تجريب واستخدام وصنع وإنتاج وحيازة أي نوع من الأسلحة النووية. وبغية استكمال هذه الأحكام، هناك حاجة ماسة إلى معاهدة دولية ملزمة قانونا من أجل تزويد الدول التي لا تمتلك الأسلحة النووية بضمانات بعدم استخدام هذه الأسلحة ضدها.

وأود أن أختتم بياني من حيث بدأت، طالبا بأن يمنح بلدي، جنبا إلى جنب البلدان الأخرى التي طلبت أيضا الانضمام إلى صفوف الدول الأعضاء، فرصة إسماع صوته. فنتائج العمل المنجز في هذه القاعة تؤثر على العالم بأسره. ومن العجب ومن غير المبرر أن لا يتاح لبلد قد حقق بالفعل نزع السلاح الكامل والمثل العليا التي يصبو إليها هذا المؤتمر أن يكون عضوا فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد إنريكيه كاستييو، وزير خارجية كوستاريكا، على بيانه الموجه للمؤتمر. وسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة من أجل مرافقة الوزير إلى خارج القاعة.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد ريوجي يامان، كبير نواب وزير خارجية اليابان، ويسرني ويشرفني أن أدعو ضيفنا إلى الإدلاء ببيانه.

(تكلم باليابانية)

السيد يامان (اليابان) (تكلم باليابانية): إنه لشرف عظيم أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح في هذه القاعة التاريخية. وأرحب بالجهود التي يبذلها الرئيس لإخراج المؤتمر من سنوات الجمود التي عانى منها المؤتمر ولتنشيط أعماله.

منذ أقل من سنة واحدة بقليل، عانت اليابان من كارثة غير مسبقة بسبب زلزال شرق اليابان الكبير. وبهذه المناسبة، أود أن أعرب عن خالص تقديري لما قدمه لنا المجتمع الدولي من مساعدة كعربون تضامن ومحبة. فهذه الكارثة جعلت اليابان تعترف مرة أخرى بأهمية أواصر الصداقة العالمية التي تجمعنا. ومن باب التقدير للدعم الذي حصلنا عليه من جميع أنحاء العالم، ستواصل اليابان، استناداً إلى تجربتها التاريخية، المساهمة من أجل قيام مجتمع دولي يسوده السلام والاستقرار من خلال نزع السلاح.

إن الخطاب الذي ألقاه السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة، في براغ عام ٢٠٠٩ أفضى إلى زيادة الزخم من أجل تحقيق نزع السلاح النووي. وفي العام نفسه، اعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل، واتفق على ولاية بشأن كل من بنوده الأساسية المتصلة بنزع السلاح النووي، وهي معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، والضمانات الأمنية السلبية، ومنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن المؤتمر الذي أنتج معاهدات هامة في مجال نزع السلاح في الماضي، ظل يعاني من الجمود. وقد كان هذا مدعاة للقلق بالنسبة للعالم بأسره. وأنا أدرك ما تم القيام به من محاولات مختلفة للتغلب على هذا الوضع. ففي عام ٢٠١٠، دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى لتنشيط أعمال المؤتمر، وفي دورة السنة الماضية للجمعية العامة للأمم المتحدة قدمت ثلاثة مشاريع قرارات بشأن تنشيط هذه الهيئة. إن موضوع كيفية المضي قدماً بأعمال بالمؤتمر قد وُلد مناقشات حيوية، وعلى الرغم من ذلك لا يزال يتعين إيجاد حل فعال للخروج من هذا المأزق.

وفي حين توجد معارضة شديدة لإجراء مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف خارج إطار المؤتمر، هناك احتمال قائم لمناقشة بنود جدول الأعمال الرئيسية التي يتناولها المؤتمر أو التفاوض عليها في أماكن أخرى إن لم ينجح المؤتمر مرة أخرى هذا العام في اعتماد وتنفيذ برنامج عمل يفضي إلى بدء العمل الموضوعي. وإن لم يكن المؤتمر قادراً على بدء مفاوضات على وجه السرعة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على الرغم من تأييد المجتمع الدولي واعترافه المشترك بأن ذلك يشكل الخطوة التالية في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، فإن سبب وجود المؤتمر بكامله سوف يكون موضع شك. ومن هذا المنظور، يكتسي العام الحالي أهمية حاسمة. وأود أن أؤكد لجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح ضرورة تعزيز إحساس الجميع على المستوى السياسي بخطورة الأمر وضرورة التغلب على الحالة الراهنة في أقرب وقت ممكن.

واسمحوا لي أن أتطرق إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن اليابان تعلق أهمية كبرى على صون وتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار كجهد متعددة الأطراف نحو تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وستبدأ في هذه السنة عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، ولا بد من إحراز تقدم متوازن في الركائز الثلاث للمعاهدة، وهي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، من أجل صون وتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار. ومن هذا المنطلق، أطلقت اليابان وأستراليا، كمساهمة منهما في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وهي مجموعة أقاليمية مؤلفة من ١٠ بلدان. وتقدم هذه المبادرة مقترحات واقعية من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وحتى تاريخه، عقدت ثلاثة اجتماعات على المستوى الوزاري، وسيعقد الاجتماع المقبل في تركيا في شهر نيسان/أبريل هذا. وفي الاجتماع القادم، نعتزم الإعراب عن إرادتنا السياسية بشأن التنفيذ المطرد لخطّة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وتقديم مقترحات محددة لتحقيق تلك الغاية.

لقد كرست اليابان جهودها للثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، إيماناً منها بأنه يتعين علينا تعريف الأجيال المقبلة بالحقبة المفجعة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، قررت اليابان أن تعقد، بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة، المنتدى العالمي بشأن الثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، في مدينة ناغازاكي يومي ١٠ و ١١ آب/أغسطس من هذا العام، والذي كان قد أرجئ بسبب زلزال شرق اليابان الكبير. وهدفنا هو المساهمة في استنهاض المزيد من الجهود وتعزيز التعاون والفهم المشترك لأهمية الثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بمشاركة الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. ونحن نرحب بمشاركة المندوبين الموقرين للمؤتمر في هذا المنتدى وكذلك في احتفالات السلام التذكارية لهيروشيما وناغازاكي.

وأخيراً، في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، افتتح هنا في مكتب الأمم المتحدة في جنيف معرض دائم خاص بالقنبلتين الذريتين اللتين ألقيتا على هيروشيما وناغازاكي، على غرار المعرض الموجود في نيويورك. ونأمل في أن يزيد هذا المعرض من فهم الدمار الرهيب الناجم عن استخدام الأسلحة النووية وأن يعمق أكثر إدراك الحاجة إلى قيام المجتمع بأسره بتعزيز جهود نزع السلاح. وأود أن أعرب عن امتناني لموظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم السيد توكاييف، الأمين العام للمؤتمر، والسيد شيكفايدزه، أمين مكتبة مكتب الأمم المتحدة في جنيف، على ما بذلوه من أجل تحقيق معرض القنبلة الذرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد يامان، كبير نواب وزير الخارجية، على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئيس. وأنا واثق من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح عندما أطلب منكم أن تنقلوا إلى شعب اليابان أطيب تمنياتنا في أعقاب زلزال فوكوشيما، وسوف يقف المجتمع الدولي دائماً إلى جانب شعبكم البطل العظيم.

واسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لفترة وجيزة من أجل مرافقة نائب الوزير إلى خارج القاعة.

عُُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالسيد كيم بونغ - هيون، نائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف والشؤون العالمية لجمهورية كوريا، ويسرني ويشرفني أن أدعو ضيفنا إلى الإدلاء ببيانه.

السيد كيم بونغ - هيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة دورة عام ٢٠١٢ لمؤتمر نزع السلاح. كما أود أن أتقدم بخالص التمنيات بالنجاح إلى الرؤساء الخمسة الآخرين. إن جمهورية كوريا، كنصير قوي للجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، تؤكد لكم دعمها وتعاونها الكاملين طوال هذا العام.

في العام الماضي، خاطبت وفود عديدة هذا المؤتمر وكانت تحذوها آمال كبيرة لكوننا قد شهدنا عددا من التطورات الإيجابية في السنوات السابقة. ففي عام ٢٠١٠، عقد أول مؤتمر قمة للأمن النووي في واشنطن العاصمة، وسلط الضوء على خطورة التهديد الذي يمثلته الإرهاب النووي وعلى الحاجة إلى الحد من هذا التهديد من خلال تعزيز الأمن النووي والتعاون الدولي. وفي أعقاب مؤتمر قمة واشنطن، اعتمد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ خطة عمل، وهي بمثابة خريطة طريق لجميع البلدان في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، أفضى بدء نفاذ المعاهدة الجديدة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت) المبرمة بين الولايات المتحدة وروسيا إلى تعزيز الزخم العالمي لبذل الجهود من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

ومما يؤسف له أن هذه التطورات، بالرغم من أهميتها، لم تتمكن من دفع عجلة العمل الموضوعي للمؤتمر. ومن المؤسف حقا أن تمتد حالة الجمود الطويل هذه لسنة أخرى. وعلينا أن نأخذ على محمل الجد حقيقة أن صبر المجتمع الدولي أخذ في النفاذ. ففي الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في الصيف الماضي على سبيل المتابعة للاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وكذلك في الدورة الأخيرة للجنة الأولى للجمعية العامة، تكلمت الوفود من جميع أنحاء العالم بنفس الصوت مؤكدة على ضرورة قيام مؤتمر نزع السلاح بكسر حالة الجمود والتعجيل باعتماد برنامج عمل للشروع في العمل الموضوعي في عام ٢٠١٢.

وينبغي ألا تغيب عن بالنا الرسالة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة إلى المؤتمر في كانون الثاني/يناير من هذا العام. فقد أوضح أن الجمعية العامة مستعدة للنظر في خيارات أخرى للدفع بجدول أعمال نزع السلاح قدما إذا ظل المؤتمر يعاني من حالة الجمود في عام ٢٠١٢. وقد آن أوان العمل إذ لا يمكن لنا الاستمرار في النقاش إلى ما لا نهاية.

إن جمهورية كوريا على استعداد لقبول أي مقترحات بناءة لتنشيط أعمال المؤتمر. ونحن نؤيد جهود المجتمع الدولي من أجل الشروع فورا في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة باعتبارها الخطوة المنطقية التالية نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فهي من أكثر المسائل نضجا وإلحاحا للتفاوض بشأنها، إلى جانب بدء دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

ورغم أن لكل حكومة شواغلها والتزاماتها الأمنية القومية فيما يتصل بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فإنني أعتقد أنه يمكن الدفاع عن مصالح الأمن القومي لكل بلد من خلال المناقشات الصادقة.

وبعد أربعة أسابيع، ستستضيف جمهورية كوريا مؤتمر قمة سول للأمن النووي لعام ٢٠١٢. ولن ندخر جهدا لضمان أن يسهم مؤتمر قمة سول في تأمين المواد النووية غير الحصرية وتعزيز التدابير الرامية إلى منع الإرهاب النووي، الذي يمثل واحدا من أخطر التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي. ومن خلال ذلك، سيساعد مؤتمر القمة في المضي بنا قدما نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. كما نأمل أيضا أن يساعد مؤتمر قمة سول في تعزيز الشفافية والثقة بين البلدان، وهو عنصر حيوي لتوليد مزيد من الزخم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة القادم بلغت مراحلها النهائية، وتتطلع جمهورية كوريا إلى زعماء العالم لإبداء تعاونه من أجل كفالة نجاح مؤتمر قمة سول للأمن النووي.

وأغتنم هذه الفرصة لتناول عقبة أخرى يتعين التغلب عليها من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ففي الواقع، تشكل المسألة النووية لكوريا الشمالية منذ أمد بعيد تحديا خطيرا أمام نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار الدولي. وعلى مر السنين، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأجرت تجربتين نوويتين، حتى أنها كشفت عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم الذي طالما أنكرت وجوده.

وجمهورية كوريا، بالتعاون الوثيق مع حلفائها وجيرانها، تظل ملتزمة بتحقيق نزع السلاح النووي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطريقة سلمية. وفي هذا الصدد، فإننا نقر بأهمية المناقشات الثنائية التي جرت مؤخرا مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بدءا بالحوار بين الكوريتين في تموز/يوليه الماضي وحتى الحوار بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي جرى الأسبوع الماضي في بيجين. ولا بد من الحفاظ على زخم الحوار، ونأمل في أن تبدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الإرادة والصدق اللازمين إزاء نزع السلاح النووي من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة، مما يخلق بيئة ملائمة لاستئناف المحادثات السداسية الأطراف. وأود أن أكرر التأكيد على أن جهودنا ترمي إلى إحراز تقدم حقيقي في نزع السلاح النووي، وليست فقط بهدف إجراء المحادثات لا غير.

وأُتطلع إلى استمرار دعم المجتمع الدولي للمسار الذي نسلكه حالياً، ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى على تلبية نداءاتنا المتكررة من أجل التخلي عن جميع برامج الأسلحة النووية وفقاً لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩).

وأود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على خالص الأمل في أن يخرج مؤتمر نزع السلاح من هذا الطريق المسدود الذي طال أمده، وأن يضطلع مرة أخرى بالدور المركزي الذي بإمكانه، بل ويتعين عليه، الاضطلاع به في ميدان نزع السلاح. فهذه المهمة تقع على عاتقنا جميعاً وتقتضي منا الحكمة الجماعية والإحساس المشترك بالمسؤولية.

وأخيراً، سيدي الرئيس، إننا نتطلع إلى التوصل إلى نتائج مثمرة بتوجيهاتكم وتحت قيادتكم الفذة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد كيم بونغ - هيون، نائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف والشؤون العالمية، على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئيس. واسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لفترة وجيزة من أجل مرافقة نائب الوزير إلى خارج القاعة.

عُلفت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالسيد ر. م. مارتي ناتاليغاوا، وزير خارجية إندونيسيا، ويسرني ويشرفني أن أدعو الوزير إلى الإدلاء ببيانه.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أخطب اليوم مؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ٢٠١٢.

وبما أن المؤتمر هو المحفل العالمي الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، فإن إندونيسيا تدرك أهميته في تحقيق رؤيتنا المشتركة لعالم خال من الأسلحة النووية.

ولذلك، أود أن أبدأ بإعادة التأكيد، بأشد لهجة ممكنة، على تأييد إندونيسيا لعمل المؤتمر، وبالطبع لحمل قضية نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن ندرك أن هذه المهمة ليست بالمهمة السهلة، وهذا ما تدل عليه التحديات العديدة التي تواجه هذا المؤتمر في سياق الاضطلاع بولايته الهامة، هذه التحديات التي يبدو أنها تعوق المؤتمر في الوقت الراهن من إحراز مزيد من التقدم.

ومع ذلك، فإن إندونيسيا تحمل إلى هذا الاجتماع رسالة واضحة وقناعة واضحة بأنه من الممكن إحراز التقدم، فالتقاعس عن العمل ليس خياراً، إننا بحاجة إلى أن نكون جميعاً جزءاً من الحل من أجل تحويل التحديات إلى فرص.

وتجربة إندونيسيا نفسها والتجارب الحديثة العهد تشهد، في اعتقادي، على هذه الحقيقة، وهي أنه بتوفر الإرادة السياسية القوية يمكننا أن نجد السبل والوسائل الكفيلة بالمضي قدما بهذه العملية.

ويتمثل ذلك، في جملة أمور، بتصديق إندونيسيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. فبالصديق على المعاهدة، أكدت إندونيسيا مجددا التزامها الطويل الأمد بنزع السلاح النووي العالمي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهو التزام كامل ومطلق.

وبتصديق إندونيسيا على المعاهدة وصل عدد الدول التي صدقت على المعاهدة إلى ١٥٦ دولة. وهناك حاجة إلى ثمانية تصديقات إضافية من البلدان المدرجة في المرفق الثاني لبدء نفاذ المعاهدة. ولذلك فإن إندونيسيا تدعو جميع البلدان المتبقية المدرجة في المرفق الثاني إلى أن تكون مثالا يُحتذى من خلال بدء عمليات تصديقها على المعاهدة.

وفضلا عن التصديق على المعاهدة، تسعى إندونيسيا أيضا جاهدة إلى زيادة مساهمتها، ليس فقط على الصعيد الوطني بل أيضا على الصعيد الإقليمي - وهذا يشمل دولة حائزة للأسلحة النووية. ففي أواخر العام الماضي، وتحت رئاسة إندونيسيا، اختتمت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا المفاوضات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وهذا الإنجاز جاء بعد أكثر من ١٠ سنوات من المفاوضات، ونتيجة لذلك، مهدنا الطريق أمام انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى البروتوكول المتعلق بالمنطقة المذكورة.

ونشني على الدول الأخرى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الحائزة للأسلحة النووية على التعاون البناء فيما بينها في جميع مراحل العملية. وهذا دليل واضح على أن التقدم ممكن من خلال الحوار المكثف والمشاركة البناءة والالتزام المتبادل.

ومن نفس المنطلق، تواصل إندونيسيا التشجيع على إجراء المناقشات بين البلدان في الشرق الأوسط وغيرها من أجل إنشاء ترتيبات إقليمية مماثلة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. ونعتقد أن مثل هذا الترتيب سوف يشكل إسهاما كبيرا ليس في قضية نزع السلاح العالمي فحسب، بل أيضا في بناء الثقة والجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط.

ورغم التحديات الكثيرة التي تواجه المؤتمر، تظل إندونيسيا متفائلة. فالمؤتمر قد حقق بالفعل بعض الإنجازات التاريخية. ففيه أجريت للمرة الأولى المناقشات والمفاوضات بشأن اتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والكيميائية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونحن بحاجة إلى إحياء روح الإنجاز هذه. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بنقطتين هامتين ذكرهما الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، لدى افتتاح دورة المؤتمر هذه، وهما أن الأضواء مسلطة على مؤتمر نزع السلاح هذا العام أكثر من أي وقت مضى، وأنه لا ينبغي لنا نحن الدول الأعضاء في المؤتمر أن نقف مكتوفي الأيدي أمام خطر فقدان المؤتمر لأهميته.

ودعوني الآن أقدم بعض الأفكار بشأن الكيفية التي يمكننا بها المضي قدماً بهذه العملية. أولاً، لا بد من توافر الإرادة السياسية، وإذا أردنا تعزيز الإرادة السياسية، فإن من الأهمية بمكان بناء الثقة المتبادلة ومعالجة ظاهرة انعدام الثقة. فكل بلد يتحمل مسؤولية تهيئة الظروف المفضية إلى نشوء حوار حقيقي فيما بيننا.

ثانياً، إن السعي العالمي من أجل تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار ينبغي أن يكون شاملاً للجميع. وينبغي أن يشكل جزءاً من القضايا التي تناقش على الصعيد العالمي. ويجب تعزيزه على المستوى الشعبي. ويجب أن يولي الاهتمام الواجب من جانب عامة الشعب والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، حتى نتضمن من العمل مع جميع عناصر المجتمع من أجل تحقيق رؤيتنا لعالم خال من الأسلحة النووية.

ثالثاً، يجب على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي التزامها بنزع السلاح بطرق ملموسة. ونحن نشجعها على القيام بهذا الاستثمار السياسي الهام. ومن ناحية الدول غير النووية، يتعين علينا جميعاً تحمل المسؤولية عن بذل قصارى جهودنا لدفع خلافاتنا ولنكون قدوة لغيرنا.

رابعاً، يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة تنشيط أعمال المؤتمر وتعزيز آليته. ولا بد للمؤتمر من استئناف وظيفته الأصلية باعتباره الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى جعله يتأقلم مع العالم المتغير. وبالتالي، نحن بحاجة إلى اعتماد نهج مبتكرة تجعل من الممكن استئناف المفاوضات الجديدة.

وفي هذا الصدد، ترى إندونيسيا أن من الضروري اتخاذ الخطوات التالية. يجب على المؤتمر اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل. إن عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح في أقرب وقت ممكن عملياً أمر يستحق البحث. كما نرى أن من المجدي إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي. ونحن بحاجة إلى الشروع في مفاوضات بشأن وضع برنامج مقسم إلى مراحل، بما في ذلك وضع اتفاقية للأسلحة النووية، من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد. ونحن بحاجة إلى جعل العملية أكثر شمولاً، من خلال إتاحة إمكانية توسيع عضوية المؤتمر وإمكانية مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في تلك العملية.

وتعتقد إندونيسيا أن تنفيذ النقاط الأربع التي أشرت إليها للتو قد، بل سوف، تمكن المؤتمر من المضي قدماً في المفاوضات بشأن عدد من المسائل الحيوية. وهذه تشمل وضع اتفاقية

للأسلحة النووية، والضمانات الأمنية السلبية، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، ومنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وأود الآن تسليط الضوء بإيجاز على بعض المسائل الأخرى ذات الأهمية الخاصة.

نود أن نعيد التأكيد على ضرورة احترام حق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وعلى أهمية ضمان الأمان والأمن النوويين.

وإلى جانب ذلك، فإن إندونيسيا ملتزمة أيضا بمعالجة مسائل نزع السلاح الأخرى بطريقة غير تمييزية. وهذه المسائل تشمل اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومعاهدة تجارة الأسلحة، وضرورة احترام الحقوق الأصلية لجميع الدول على قدم المساواة، بما في ذلك سلامتها الإقليمية، في المفاوضات المقبلة صوب إبرام معاهدة تجارة الأسلحة.

وما دام هناك سلاح نووي واحد لا غير، تبقى البشرية معرضة لخطر كارثة نووية محتملة - عن عمد أو بمحض الصدفة. وبالتالي، يتعين علينا معالجة هذا الوضع الآن. فمستقبل هذا المؤتمر يكمن في أيدي الدول الأعضاء، ولا يمكننا أن ندع العالم بأسره يقع رهينة عجزنا عن إحراز التقدم.

ودعوني أؤكد مجددا إيماننا الراسخ بأن إحراز التقدم أمر ممكن. فمن خلال الالتزام المشترك، ومن خلال الحوار المكثف، ومن خلال المشاركة البناءة، يمكننا جميعا أن نكون جزءا من الحل. لذلك علينا العمل معا لضمان أن يمضي المؤتمر قدما في برنامج عمله، وأن يتمكن المؤتمر من الاضطلاع بولايته، ألا وهي تحقيق رؤيتنا المشتركة لعالم خال من الأسلحة النووية، عالم أكثر أمنا للبشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد ناتاليغاوا، وزير خارجية إندونيسيا، على بيانه. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة من أجل مرافقة الوزير إلى خارج القاعة. *عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.*

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أصحاب السعادة، كما تعلمون، كان من المفترض أن يكون بيننا اليوم السيد رسلان كازاكبايف، وزير خارجية قيرغيزستان، ولكن للأسف لم يتمكن الوزير من الحضور بسبب التزام عاجل، ولذا يسعدني ويشرفني أن أدعو السفيرة السيدة إسكاكوفا لإلقاء رسالة وزير الخارجية.

السيدة إسكاكوفا (قيرغيزستان) (تكلمت بالروسية): أود أن أنقل اعتذار وزير خارجية جمهورية قيرغيزستان الذي لم يتمكن من حضور هذه الجلسة. وسأقرأ بيانه بالنيابة عنه.

اسمحوا لي أولاً أن أشكر الأمين العام للمؤتمر، السيد قاسم - جومارت توكاييف، والرئيس السابق، السفير غاليغوس من إكوادور، على دعوتكما بلادي للمشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ٢٠١٢.

إن العلاقة بين الأمن الدولي وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح ما فتئت تعتبر مسألة ذات أولوية بالنسبة للسياسة الخارجية لقرغيزستان. ولذا، فإننا نعتبر المؤتمر الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة ذات المرجعية، سواء بسبب تكوينه أو بسبب ضخامة المهام التي يتناولها.

ورغم أن قرغيزستان ليست عضواً في مؤتمر نزع السلاح، فقد أثبتت التزامها بمبادئ نزع السلاح الشامل في الممارسة العملية وفي أكثر من مناسبة، وهي تعزم أن تظل شريكا نشطا في تلك العملية. ونحن نتقيد تقيدا تاما ومخلصا بالتزاماتنا بموجب المعاهدات الدولية لنزع السلاح.

وأحد السبل الرئيسية الرائدة في هذا الاتجاه هو تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي يقوم عليها ذلك النظام. كما نعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أحد العناصر الأساسية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وفي صون الاستقرار والأمن الاستراتيجيين.

إن بدء نفاذ اتفاق الضمانات في شباط/فبراير ٢٠٠٤ في قرغيزستان، وهو الاتفاق الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يعتبر خطوة منطقية صوب منع انتشار الأسلحة النووية والمواد التي يمكن استخدامها في صنع أسلحة الدمار الشامل، وضمان الاستخدام الآمن للمواد النووية. وفي عام ٢٠٠٦، وقعنا على البروتوكول الإضافي لتطبيق الضمانات.

ويشكل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في عام ٢٠٠٦ إسهاما قيما في عملية نزع السلاح النووي العالمي. وقرغيزستان، بوصفها أحد المبادرين إلى إنشاء المنطقة، التي تم الإعداد لها بدعم من الأمم المتحدة وتحت رعايتها، ومن بين المشاركين النشطين في العملية هي أيضا الجهة الوديدة للمعاهدة.

وفي هذا السياق، ندعو القوى النووية إلى دعم المبادرة التي اتخذتها بلدان آسيا الوسطى وإلى التوقيع على بروتوكول بشأن الضمانات الأمنية السلبية. وفي الوقت نفسه، نعرب عن استعدادنا لإجراء حوار مع القوى النووية بهدف التوقيع على بروتوكول بشأن الضمانات الأمنية السلبية من جانب الدول الأطراف في معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية.

وقرغيزستان تؤيد المضي قدما في الحوار المتعدد الأطراف بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ونزع السلاح النووي.

ونحن نعلق أهمية لا تقل قدرا عن ذلك على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يرمي إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من تكنولوجيا ومواد. ونوافق على ضرورة منع الأطراف من غير الدول من الحصول على

الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتكنولوجيات والمواد المتصلة بها ووسائل إيصالها عن طريق جملة أمور منها تنفيذ القرار ١٥٤٠. وبغية تنفيذ أحكام القرار، تعمل حكومة قيرغيزستان على تشديد نظامها الخاص بالرقابة على الصادرات.

فقانون الرقابة على الصادرات، الذي صدر في عام ٢٠٠٣، وضع أسس النظام الوطني للرقابة على الصادرات. وفي ضوء التزامنا بتعزيز نظام عدم الانتشار، تعكف الحكومة حاليا على إدخال تعديلات تشريعية، استنادا إلى أحدث تجارب الدول الأخرى والنظم الدولية للرقابة على الصادرات، بهدف تحسين نظامنا في هذا المجال.

وبالإضافة إلى ذلك، وبمساعدة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، نعمل على إطلاق خطة عمل وطنية في القريب العاجل بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠.

وتقوم قيرغيزستان أيضا باتخاذ التدابير المناسبة على الصعيد الوطني لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ونشجع الأمم المتحدة على المشاركة بنشاط في التصدي لهذه المسألة وبدعم الاقتراح الداعي إلى صياغة صكوك دولية ملزمة قانونا للتمكن من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعبئها، ومكافحة السمسة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة.

وثمة أولوية أخرى بالنسبة لنا وهي حظر إنتاج واستخدام الألغام المضادة للأفراد. ونحن ندعم دعما كاملا اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة واتفاقية أوتاوا. وفي حين تؤيد قيرغيزستان الحظر التام للألغام المضادة للأفراد، فإنها تؤيد اتباع نهج على مراحل وإحراز تقدم تدريجي نحو تحقيق ذلك الهدف.

وقيرغيزستان تعلق أهمية كبيرة على مسألة التخفيف من الأضرار التي تلحق بالبيئة جراء استخراج اليورانيوم ودورة الوقود النووي المرتبطة به. وقد نوقشت المسألة في مؤتمر الدول الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. ومن أصل ٣٦ موقعا موجودا في قيرغيزستان لتخزين النفايات، يحتوي ٣١ موقعا منها على نفايات مشعة، بما في ذلك ٢٨ موقعا على نفايات اليورانيوم. ويبلغ الحجم الإجمالي لهذه النفايات ٨,٢ مليون متر مكعب.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أذكركم بأن المادة ٦ من معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى تنص على أن تتعهد كل دولة طرف بالمساعدة في أي جهود تبذل لإصلاح بيئة الأراضي الملوثة جراء أنشطة سابقة ذات صلة بتطوير أو إنتاج أو تخزين الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ولا سيما مواقع تخزين نفايات اليورانيوم ومواقع التجارب النووية.

لقد شهدت قيرغيزستان زيادة حادة في السنوات الأخيرة في الظواهر الطبيعية الخطرة مثل الزلازل والانفجارات الأرضية والانفجالات الوحلية، وقد تفضي آثارها إلى تحطيم مواقع تخزين النفايات وإلى وقوع كوارث إيكولوجية قد تتخطى الحدود الوطنية. ونحن نرى أن الأضرار التي قد تنشأ عن مواقع دفن نفايات اليورانيوم قد لا يقل تأثيرها المدمر للبيئة عن حادثي تشيرنوبيل وفوكوشيما. ونود بالتالي أن نوجه من جديد نداء إلى الوفود والمنظمات الدولية ذات الخبرة في مجال إدارة النفايات المشعة إلى النظر في تقديم المساعدة التقنية.

وفي الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أكدت رئيسة الجمعية العامة، السيدة روزا أوتونباييفا، من قيرغيزستان، الأهمية البالغة لإصلاح الأراضي التي تشغلها مواقع تخزين نفايات اليورانيوم. إن تصميم الحكومات في آسيا الوسطى على إيجاد حل مشترك لهذه المسألة الحساسة تجلّى في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى الذي عقد في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي هذا السياق، نعتزم تقديم مشروع قرار في المستقبل القريب إلى الجمعية العامة بشأن منع خطر التهديد الإشعاعي في آسيا الوسطى.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أنه، على الرغم من العدد الكبير من المسائل الخطيرة المدرجة على جدول أعمال المؤتمر كل سنة، لم ينجح المؤتمر خلال العقد الماضي، وللأسف، في تحقيق أي نتائج ملموسة، ولا تزال الإمكانيات الفريدة لهذا المحفل مجمدة. ونأمل في أن تتوصل أعمال المؤتمر في عام ٢٠١٢ إلى إعادة إحياء منبر التفاوض المتعدد الأطراف هذا وإلى استعادة مكانته كمحفل للتوصل إلى اتفاقات دولية رئيسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة قيرغيزستان، التي ألقت كلمة باسم الوزير. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة من أجل مرافقة السفيرة إلى خارج القاعة. *عُلمت الجلسة لفترة وجيزة.*

السيد سو سي بيونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الكلمة تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أتقدم بتهانينا الحارة لكم على توليكم مهام هذا المنصب الرفيع كرئيس لمؤتمر نزع السلاح، ونتمنى لكم النجاح في مساعيكم. وأود أن أؤكد لكم الدعم والتعاون الكاملين من جانب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

واسمحوا لي أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا الكبير لسفير إكوادور للمساهمة القيمة التي قدمها كأول رئيس لدورة المؤتمر في عام ٢٠١٢.

وفي الوقت نفسه، أود أن أشكر الأمين العام وأعضاء فريقه على ما بذلوه من جهود من أجل المضي قدماً بأعمال المؤتمر.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملتزمة التزاماً كاملاً بمؤتمر نزع السلاح، فهو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. ولهذا السبب، شأننا في ذلك شأن

سائر الدول الأعضاء، يتوقع وفدي أن يبدأ المؤتمر أعماله الموضوعية بشأن جميع القضايا الجوهرية، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وفقا لولايته.

أما ما يثير القلق بشكل خاص الآن فهو أن بعض الدول ترغب في ترك مؤتمر نزع السلاح والتحول إلى عمليات تفاوضية بديلة مع إلقاء المسؤولية عن الجمود الراهن الذي يعاني منه المؤتمر على الآخرين. وهذه التصرفات لن تفضي إلى نتائج مفيدة ومثمرة في المضي قدما في جدول الأعمال المتعدد الأطراف المتفق عليه بمشاركة جميع البلدان المعنية. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إذ تقر بأهمية واستمرار صلاحية الوثيقة الختامية التي تم التوصل إليها بالتوافق في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، تؤيد اقتراح التذكير بعقد دورة استثنائية رابعة بغية تدعيم جدول أعمال وآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف ضمن إطار الأمم المتحدة. ففي العلاقات الدولية الراهنة يجري تبني سياسات الهيمنة واستخدام القوة والابتزاز النووي علنا وتطبيقها فعليا. ولا تزال الصراعات المسلحة جارية وانعدام الأمن قائما في مختلف أنحاء العالم، مما يهدد حق الدول ذات السيادة في الوجود. وشبه الجزيرة الكورية ليست مستثناء من ذلك. فالمسألة النووية، إلى جانب الحالة المتفجرة دوريا واستمرار التوتر في شبه الجزيرة الكورية، تتبع من العلاقات العدائية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، مما أدى إلى عدم الثقة والمواجهة. ولدى استعراض الحالة النووية في نيسان/أبريل ٢٠١٠، أعلنت الولايات المتحدة رسميا استبعاد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قائمة البلدان التي ستحصل على ضمانات أمنية سلبية. وهذا يدل في جوهره على أن موقف الولايات المتحدة لم يتغير حيال سياستها المتمثلة في توجيه ضربة نووية وقائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وعلى الرغم من تطلع الجميع في الداخل والخارج إلى السلام ومطالبتهم به، لا يزال تكديس الأسلحة مستمرا ولا تزال المناورات الحربية النووية المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجرى بلا توقف في شبه الجزيرة الكورية والمناطق المجاورة. وحتى في هذه اللحظة، شرعت كوريا الجنوبية، بالاشتراك مع الولايات المتحدة، في المناورات العسكرية المشتركة التي تحمل اسم "العزم الأكيد/فرخ النسر" والتي تشمل حشد معدات الحرب النووية في كوريا الجنوبية، وذلك في تحد للتحذيرات المتكررة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا يدل على أنه ينبغي إلقاء اللوم على الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في عرقلة عملية السلام وتصعيد التوتر في شبه الجزيرة الكورية وتعطيل العلاقات بين الشمال والجنوب.

ومع ذلك فإن كوريا الجنوبية مشغولة بالتحضير لعقد مؤتمر قمة للأمن النووي في أواخر آذار/مارس. ومن المستغرب حقا أن يُعقد اجتماع بشأن مسألة الأمن النووي في كوريا الجنوبية، وهي قاعدة نووية أمامية للولايات المتحدة وأكبر مخزن للطاقة النووية في العالم. إن الدعوة إلى تحقيق الأمن النووي في إطار هذه الألعاب الحربية النووية المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل استهزاء بالرأي العام في الداخل والخارج وإهانة له. ولن تفضي إلا إلى وضع عقبة أخرى أمام تسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية وجلب الخزي والعار أمام التاريخ.

فالمواجهة لا يمكن أن تتوافق مع الحوار. ولا يمكن إقامة الحوار تحت خطر النيران، فهذا سوف ينتهي بالطبع بمنازعات. وإذا كانت كوريا الجنوبية مهتمة حقاً بالحوار وبتحقيق تحسن ملموس في العلاقات بين الشمال والجنوب لا بمجرد الكلام، فينبغي لها أن توقف فوراً قرع طبول الحرب التي تستهدف أفراد شعبها نفسه.

إن المجتمع الدولي ما زال يستحضر الذكرى السعيدة للأيام الجميلة، الأيام التي افتتح فيها مؤتمر القمة التاريخي بين الكوريتين، وهو الأول من نوعه منذ الانقسام الوطني، وسلسلة المناسبات التي أعقبت صدور البيان المشترك لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وإعلان بيونغ يانغ الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان، والمناقشة التي دارت في إطار المحادثات من أجل إعلان نهاية الحرب الكورية، والتي أنعشت الأمل في قلب البشرية التي تتطلع إلى عودة الوحدة الوطنية والسلام الإقليمي. وكل هذه الأحداث الهامة كانت نتائج قيمة لعهد ١٥ حزيران/يونيه، عهد إعادة التوحيد في ظل الاستقلال الذي دعا إليه الزعيم كيم جونغ - إيل باتباعه سياسة سونغون وضمانه الكامل لأمن شبه الجزيرة الكورية.

إن إعلان ١٥ حزيران/يونيه المشترك بين الشمال والجنوب وبرنامج العمل المتصل به، وإعلان ٤ تشرين الأول/أكتوبر، انبثقا كلاهما عن مؤتمري القمة اللذين عقدا في بيونغ يانغ بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. وهذان الإعلانان هما رمز لعهد الدعوة إلى إعادة التوحيد في ١٥ حزيران/يونيه ومنارة لإعادة التوحيد والسلام. وعلى كوريا الجنوبية أن توضح نيتها إزاء تنفيذ الإعلانين الصادرين عن الكوريتين قبل الحديث عن الحوار.

فتنفيذ الإعلانين يتوافق توافقا تاما مع مصالح جميع البلدان التي تبدي قلقها إزاء السلم في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا. وإذا أراد أي بلد ضمان توفر الأمن في شبه الجزيرة الكورية، فينبغي له أن يواجه مواجهة مباشرة الحقيقة المتمثلة في أن السبيل الوحيد لذلك هو تنفيذ الإعلانين الذي سيفضي إلى تحسين العلاقات بين الشمال والجنوب، وإلى استتباب السلم والأمن في شمال شرقي آسيا، بدلا من الإنصات إلى مغالطات سلطات كوريا الجنوبية.

وبما أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أوضحت موقفها في مناسبات عديدة، فإن انسحابها من معاهدة عدم الانتشار هو تدبير مشروع للدفاع عن النفس بهدف حماية المصالح العليا للبلد وأمنه إزاء التهديد النووي المتزايد من جانب الولايات المتحدة. ففي شبه الجزيرة الكورية، لم تتمكن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من منع عملية نشر الأسلحة النووية من قبل دولة حائزة لأكثر ترسانة نووية أو في وقف تهديدها النووي.

ولا يمكن أن يكون لأحد الحق في انتقاد الحق القانوني للدول ذات السيادة. وبرنامج تخصيب اليورانيوم التابع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو لأغراض سلمية فحسب. ويغتنم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذه الفرصة ليؤكد من جديد موقف بلده المتمثل في الرفض القاطع لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) وفي عدم الالتزام بتنفيذها.

إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية قد نشأت برمتها من السياسة العدائية والتهديدات النووية للولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولذلك فإن الطرف الرئيسي الذي تقع عليه المسؤولية والقادر على معالجة السبب الجذري لهذا الوضع هو الولايات المتحدة لا غير.

لقد مضى أكثر من نصف قرن على انتهاء الحرب الكورية ومع ذلك لم تنشأ حتى الآن أي آلية للسلام، ولا يزال نظام الهدنة الذي عفا عليه الزمن قائما، وهو من مخلفات الحرب الباردة. ولذلك، لا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في حالة حرب من الناحية القانونية أو التقنية. وما دامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، الطرفان المباشرين في اتفاق الهدنة الكورية، ثبتيان على حالة المواجهة بينهما وترفع كل منهما السلاح في وجه الأخرى، فإنه لا يمكن عمل أي شيء للتخفيف من حدة عدم الثقة المتبادلة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة ولا يمكن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية حتى أجل غير مسمى. وكما هو معروف جيدا، كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد اقترحت في بداية عام ٢٠١٠ إبرام اتفاق للسلام. وهذا الاقتراح هو من أكثر تدابير بناء الثقة فعالية في إزالة انعدام الثقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. ومن شأن إبرام اتفاق السلام الذي اقترحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يشكل قوة دافعة قوية لكفالة نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

والموقف الثابت لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو استئناف المحادثات السادسة بدون شروط مسبقة ومناقشة تنفيذ البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ المتعلق بمبدأ الإجراءات المتزامنة. ومع ذلك، فإن السبب في تأخير استئناف المحادثات هو الولايات المتحدة التي تخلق عقبات مصطنعة وتضع شروطا غير معقولة، إلى جانب عدم الوفاء بالتزامها. ويتوقف احتمال استئناف المحادثات بشكل كامل على موقف الولايات المتحدة من الجهود الإيجابية التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل كفالة السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وتحقيق نزع السلاح النووي من خلال الحوار والتفاوض.

إن قوة الردع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل رادعا قويا من أجل الحفاظ على السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي أجزاء أخرى من شمال شرق آسيا.

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إذ تعتبر صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز الرخاء المشترك في شبه الجزيرة الكورية وبقية أنحاء العالم واجبا مقدسا، فإنها ستبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق ذلك.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أعتقد أن سحل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ورد فعل المجتمع الدولي عليه غنيان عن البيان. وسأذكر اليوم فقط أنني أعتبر مضمون الملاحظات غير صحيح، وأني أرفض مضمونها. وأود أن أضيف أيضا أنها مخيبة جدا للأمال. ففي الأسبوع الماضي فقط، اجتمع مبعوثون كبار

من حكومتي مع ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في اجتماع استضافته حكومة جمهورية الصين الشعبية. وهذا الدليل على مشاركتنا يتناقض بالتالي بشكل صارخ حتى مع فحوى الملاحظات التي سمعناها للتو. وسوف أختتم بالتذكير بتعليقات نائب وزير الخارجية كيم بونغ - هيون بإعرابه عن الأمل في أن تظهر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استعدادها وصدقها إزاء نزع السلاح النووي من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة، بما يخلق بيئة ملائمة لاستئناف المحادثات السداسية الأطراف.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للتعليق على بيانات أخرى استمعنا إليها اليوم، بما فيها بيان وزير خارجية إيران.

فعلى الرغم من الالتزام المعلن بنزع السلاح النووي الذي استمعنا إليه، نرى تناقضا حادا بينه وبين عدم امتثال إيران لالتزاماتها الدولية فيما يتصل ببرامجها النووي. ففي الواقع، أرى أن إيران تسلك اتجاها معاكسا لذلك بتوسيع نطاق قدرتها على تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا، وتواصل المضي قدما في أنشطتها المحظورة المتصلة بتخصيب اليورانيوم والأنشطة المتصلة بالماء الثقيل، وهذا جميعه في انتهاك للقرارات العديدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وما زالت إيران لا تظهر الشفافية والتعاون اللازمين من أجل قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي الأوسع بالتحقق من الطابع السلمي الحصري لبرنامجها النووي.

وقد أورد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في التقرير الذي قدمه في تشرين الثاني/نوفمبر، أكبر سرد تفصيلي حتى تاريخه للأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي. ونعتقد أن هذا التقرير يبين أن إيران كانت تخدع المجتمع الدولي فيما يتعلق بنيتها النووية وطابع برنامجها. فالأنشطة الواردة في التقرير، إذا ما أخذت مجتمعة، لا يمكن وصفها إلا بكونها لبنات برنامج للأسلحة النووية. وهذا لا يمكن أن يدل على التزامها بنزع السلاح النووي. وبدلا من ذلك، يمكن للمرء القول بأن استمرار إيران في عرقلة تحقيق الوكالة في احتمال وجود بعد عسكري لبرنامجها النووي أمر مقلق جدا. ويتعين على إيران أن توفر ضمانات ذات مصداقية بشأن الطابع السلمي الخالص لأنشطتها النووية. وكما قلنا مرارا وتكرارا، فإننا لا ننفي حق إيران في برنامج نووي سلمي، ولكن هذا الحق تستتبعه مسؤولية، إذ تقع على إيران مسؤولية معالجة الشواغل الملحة للمجتمع الدولي.

السيد لي جو - إيل (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود فقط أن أوضح بعض الادعاءات التي قدمها وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لقد أشار وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى مناورات "العزم الأكيد/فرخ النسر"، ولكن مناورات العزم الأكيد هي تدريبات سنوية مصممة لضمان حالة الاستعداد للدفاع عن الشعب الكوري والحفاظ على القدرات التي تعزز التحالف بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة. وقد أبلغت لجنة الهدنة العسكرية التابعة لقيادة الأمم المتحدة بالفعل الجهات

العسكرية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتاريخ هذا التدريب وطبيعته غير الاستفزازية والدفاعية في شهر تموز/يوليه.

وسأحتفظ بحق الرد في مرحلة لاحقة.

السيد جون يونغ ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يتوخى وفد بلادي الإنجاز الشديد نظرا لكون سفيري قد أدلى ببيان مفصل.

لقد تقرر إجراء المناورات العسكرية المشتركة في الوقت الذي كانت تجري فيه المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وهنا تكمن الغطرسة الاستبدادية للولايات المتحدة ومحاولتها المشؤومة. إن المحاولات الاستراتيجية للولايات المتحدة، ليس فقط في خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بل أيضا في وضع البلدان المجاورة تحت الحصار العسكري واحتوائها في محاولة لتحقيق أطماعها في السيطرة على العالم، سوف تواجه تحديات خطيرة. فالمناورات الحربية المشؤومة التي تستهدف جيش كوريا وشعبها، وهم في فترة حداد، ترقى إلى الاستفزاز الشديد. وسيكون من غير المستصوب محاولة إثارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالقوة أو وضعها على المحك.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يحث كوريا الجنوبية على وقف جميع الأعمال المفضية إلى مزيد من المواجهة والتوتر في شبه الجزيرة الكورية وعدم الاعتماد على القوى الخارجية. وينبغي لكوريا الجنوبية أيضاً أن تضع في اعتبارها الموقف الذي أوضحه الجيش والشعب الكوري بعدم التعامل مع السلطات الحالية لكوريا الجنوبية.

مُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.